

مكافحة الفساد

المعايير الخاصة بمواضيع معينة
مسودة للتشاور العام



المعايير الخاصة بموضوع مكافحة الفساد

يتألف الإطار الدولي للممارسات المهنية للمعهد الدولي للمدققين الداخليين من المعايير العالمية للتدقيق الداخليTM، والمعايير الخاصة بمواضيع معينة، والتوجيهات العالمية. تعتبر المعايير الخاصة بمواضيع معينة إلزامية ويجب استخدامها جنباً إلى جنب مع المعايير التي توفر الأساس الموثوق للممارسات المطلوبة. توفر المعايير الخاصة بمواضيع معينة توقعات واضحة للمدققين الداخليين من خلال وضع حد أدنى من خط الأساس للتدقيق مجالات مخاطر محددة. قد يتطلب ملف مخاطر المؤسسة من المدققين الداخليين النظر في جوانب إضافية للموضوع، بما في ذلك اللوائح المحلية. سيؤدي التوافق مع المعايير الخاصة بمواضيع معينة إلى زيادة الاتساق في أداء خدمات التدقيق الداخلي وتحسين جودة وموثوقية خدمات ونتائج التدقيق الداخلي في نهاية المطاف، ترتقي المعايير الخاصة بمواضيع معينة بمهنة التدقيق الداخلي. يجب على المدققين الداخليين تطبيق المعايير الخاصة بمواضيع معينة بما يتوافق مع المعايير العالمية للتدقيق الداخلي. التوافق مع المعايير الخاصة بمواضيع معينة إلزامي لخدمات التأكيد وموصى به للخدمات الاستشارية. تنطبق المعايير الخاصة بمواضيع معينة عندما يكون الموضوع واحداً مما يلي:

- موضوع مهمة محددة في خطة التدقيق الداخلي.
- موضوع تم تحديده أثناء أداء المهمة.
- موضوع تم طلبه لاحقاً ولم يكن مدرجاً في خطة التدقيق الداخلي الأصلية.

قد لا تنطبق جميع المتطلبات الفردية على كل مهمة، وقد يتم الإيفاء ببعضها من خلال مناهج أخرى. إذا تم استبعاد أحد المتطلبات أو استبداله بمتطلبات تنظيمية أو تعاقدية أخرى أو تمت معالجته من خلال تنفيذ إجراءات تتوافق مع المعايير العالمية للتدقيق الداخلي، يجب توثيق الأساس المنطقي والاحتفاظ به. سيتم تقييم المطابقة أثناء تقييمات الجودة.

لمزيد من المعلومات، راجع دليل المستخدم للمعايير الخاصة بموضوع مكافحة الفساد.

مكافحة الفساد

يُعرّف الفساد بشكل عام بأنه إساءة استخدام السلطة المخولة لتحقيق مكاسب خاصة¹ ويحدث في كل من القطاعين العام والخاص ويشمل الفساد مجموعة واسعة من السلوكيات غير الأخلاقية و/أو غير القانونية التي تقوض النزاهة والشفافية والإنصاف في عملية صنع القرار. الفساد هو نوع محدد من الاحتيال؛ وتهدف هذه المعايير الخاصة إلى تغطية موضوع الفساد. تشير التقديرات إلى أن التكاليف المالية للفساد لها تأثير كبير على الاقتصاد العالمي، مما يسلب الضوء على الحاجة الماسة إلى برامج مكافحة الفساد والضوابط القوية. لا يؤدي الفساد إلى إضعاف الثقة في المؤسسات والشركات والحكومة والمسؤولين المنتخبين فحسب، بل قد يضر أيضًا بالمجتمعات التي يحدث فيها بشكل لا يمكن إصلاحه.

كل مؤسسة معرضة لخطر الفساد، بغض النظر عن حجمها أو مجال عملها أو اختصاصها. ويتوقف التأثير النهائي للفساد إلى حد كبير على (1) البيئة الخارجية التي تعمل فيها المؤسسة، و(2) كيفية تصميم المؤسسة لعملياتها وضوابطها الداخلية للعمل في تلك البيئة، و(3) الثقافة الأخلاقية داخل المؤسسة.

تشمل العوامل الخارجية التي ترفع من مخاطر الفساد المناطق والبيئات التي تعاني من ضعف القيود التنظيمية أو التشغيلية في مؤسسات الخدمات المالية وصناعات مهنية محددة (مثل القانون والمحاسبة والعقارات)؛ والبلدان التي تعاني من اضطراب حكومي أو ضعف في إنفاذ القوانين واللوائح؛ والمناطق التي يكون فيها الفساد المستمر والمنهجي أمرًا طبيعيًا في ممارسات الحوكمة؛ وعدم الاستقرار الجيوسياسي؛ وتقلبات السوق؛ والمناطق التي يسيطر فيها عدد قليل فقط على الموارد الرئيسية؛ والمناطق التي تشهد منافسة شرسة على الأسواق الناشئة؛ والمناطق التي يتشابك فيها القطاعان العام والخاص بشكل كبير (مثل استخدام الموارد الطبيعية).

يمكن التعامل مع مشهد الفساد الخارجي من خلال إنشاء حوكمة مناسبة وكافية، وإدارة المخاطر، وضوابط للتخفيف من مخاطر الفساد. وهنا يمكن لوظائف التدقيق الداخلي في القطاعين العام والخاص على حد سواء أن تلعب دورًا حاسمًا في مساعدة المؤسسات على منع الفساد واكتشافه والتخفيف من آثاره.

في حين أن دور وظائف التدقيق الداخلي في مكافحة الفساد يتم مناقشته وتشجيعه على نطاق واسع في العديد من المناطق، إلا أنه ليس دائمًا إلزاميًا. وتتمتع التدقيق الداخلي بمكانة فريدة من نوعها لتقييم لهجة المؤسسة في القمة؛ وتقييم الضوابط على الأطراف الثالثة والعمليات التجارية الأخرى المعرضة للفساد؛ وتحديد المؤشرات والحالات الشاذة؛ وتوفير ضمانات بأن الضوابط مصممة ومنفذة بشكل مناسب لتحقيق أهداف المؤسسة.

1. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، مكافحة-برنامج أخلاقيات مكافحة الفساد والامتثال للأعمال التجارية: دليل عملي (نيويورك، نيويورك: الأمم المتحدة، 2026)، <https://businessintegrity.unodc.org/bip>

من المهم أن تضمن وظيفة التدقيق الداخلي أن تكون لديها السلطة المناسبة لأداء أعمال التأكيد والاستشارة بشأن مواضيع مكافحة الفساد بما يتماشى مع اللوائح القضائية وولايتها وميثاقها. من المهم أيضًا أن نفهم أن الفساد موضوع تقني؛ لذلك يجب أن تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بعملها في هذا المجال بما يتناسب مع مستوى الكفاءة والخبرة المتاحة. إذا كان لوظيفة التدقيق الداخلي أو أي من المدققين الداخليين أدوار في برنامج مكافحة الفساد أو في عناصر مثل بروتوكولات الإبلاغ عن المخالفات، يجب على المدققين المتأثرين مراعاة الموضوعية والإفصاح عن أدوارهم إذ الزم الأمر لضمان عدم تأثر نطاق أي مهمة تأكيد.

في حين يتفاوت عدد وأنواع مخططات الفساد، إلا أن المعايير الدولية وإرشادات القطاعات والهيئات التنظيمية تركز بشكل عام على مخاطر الفساد في هذه المجالات:

- **الرشوة**، مثل عرض مزية غير مستحقة على موظف عمومي أو طرف آخر للتأثير عليه في التصرف، أو تلقي شيء ذي قيمة بعد استخدام المهام الرسمية لصالح طرف ثالث أو أكثر.
- **التبرعات الخيرية والسياسية**، مثل المدفوعات المقنعة في شكل مساهمات سياسية لمرشح معين أو التبرع لجمعية خيرية كوسيلة للفساد.
- **تضارب المصالح**، مثل الظروف التي تخلق خطر تأثير المصالح الشخصية على الحكم أو الإجراءات المهنية.
- **تبرعات الشركات**، مثل التبرع بالأصول المؤسسية لإخفاء الرشاوى أو النوايا الفاسدة.
- **مدفوعات التيسير**، مثل طلب أو مطالبة الموظفين العموميين بدفع رشاوى صغيرة غير رسمية لتسريع الإجراءات الروتينية أو الإدارية.
- **أوجه القصور في المحاسبة**، مثل ضعف الضوابط المالية التي تسمح بعدم اكتشاف المعاملات الفاسدة، بما في ذلك التلاعب بالبيانات المالية لإخفاء أنشطة الفساد.
- **الهدايا والترفيه**، مثل تقديم وتلقي الهدايا خارج الحد المقبول للمؤسسة، أو أشكال أخرى من الترفيه للتأثير على الأفعال غير اللائقة أو المكافأة عليها.
- **توظيف الأطراف ذات الصلة**، مثل: توظيف شخص ما لصالح طرف ثالث مقابل منفعة غير مشروعة.
- **تغطية تكاليف السفر**، مثل تغطية نفقة الرحلات ووسائل الراحة للموظفين العموميين عند قيامهم بمهام رسمية.
- **الكفالات**، مثل تمويه المستفيدين من الأموال أو الأصول المرهونة لإخفاء دفع منفعة غير سليمة للمؤسسة.

تغطي هذه المعايير الخاصة دور المدقق الداخلي في تقديم خدمات التأكيد والخدمات الاستشارية لبرنامج وأنشطة مكافحة الفساد في المؤسسة، بما في ذلك عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة. من أجل تقييم جهود مكافحة الفساد داخل المؤسسة بشكل مناسب، يجب على المدققين الداخليين فهم الآثار المترتبة على المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة والتعرف على مؤشرات الفساد التي قد تتطلب المزيد من التحقيق. لا يوفر التوافق مع هذه المعايير الخاصة ضمانًا مطلقًا بأن وظيفة التدقيق الداخلي ستكشف عن جميع أعمال الفساد داخل المؤسسة. لا تغطي هذه المعايير الخاصة أداء التحقيقات في أنشطة الفساد.

تقييم وتقدير حوكمة مكافحة الفساد وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة

توفر هذه المعايير الخاصة نهجًا متسقًا وشاملاً لتقييم تصميم وتنفيذ عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في مجال مكافحة الفساد. تمثل المتطلبات خط الأساس الأدنى للتقييم.

الحوكمة

المتطلبات

يجب أن يقوم المدققون الداخليون بتقييم الجوانب التالية من حوكمة المؤسسة للحماية من الفساد

- A.** يلتزم مجلس الإدارة والإدارة العليا بمكافحة الفساد داخل المؤسسة. يوافق مجلس الإدارة ويشرف على برنامج مكافحة الفساد الذي وضعته الإدارة العليا والذي يتميز بعناصر استباقية وقابلة للتكيف لمعالجة المخاطر المتطورة، بما يتماشى مع اللوائح التنظيمية ذات الصلة والقيم التنظيمية واستراتيجيات إدارة المخاطر. تعمل الإدارة العليا على تعزيز النزاهة من خلال "لهجة واضحة في القمة"، ومكافحة السلوك الأخلاقي وتطبيق سياسة عدم التسامح مطلقاً مع الفساد. إذا لم يكن هناك برنامج رسمي لمكافحة الفساد، فإن مكونات الامتثال الأساسية مثل التدريب والإبلاغ والتأديب والمراقبة موجودة لإدارة المخاطر الناجمة عن التفاعلات الفاسدة.
- B.** السياسات والإجراءات هي موثقة و منشأة لتحديد وتقييم أنشطة مكافحة الفساد. وهي تغطي الأخلاقيات، الإبلاغ عن المخالفات، وبرامج أخرى للكشف عن الأنشطة غير اللائقة ومعالجتها، والإبلاغ، والتأديب. وتحدد السياسات السلوكيات المحظورة مثل الهدايا غير اللائقة وتضارب المصالح، وكذلك وضع إجراءات للعمل مع أطراف ثالثة. تتماشى السياسات مع المتطلبات التنظيمية والقانونية المعمول بها وتتم مراجعتها وتحديثها بشكل دوري حسب الحاجة.
- C.** يتم تحديد أدوار ومسؤوليات إدارة مكافحة الفساد في المؤسسة في مجال مكافحة الفساد. وهي توضح بالتفصيل مسؤوليات القيادة والملكية والإشراف على البرنامج، بما في ذلك إثارة المخاوف والتحقيق ومساءلة الموظفين عن الأنشطة غير الملائمة. تتناول السياسات والإجراءات كيفية الإبلاغ عن المخاوف والتحقيق فيها، وتحدد من يجب إبلاغه، وتوضح طرق التواصل السري عند الضرورة. يتمتع المسؤولون عن فعالية جهود مكافحة الفساد بما يكفي من المؤهلات والتدريب والأقدمية والسلطة والدعم والموارد والاستقلالية والوصول إلى هيئة الاشراف وإدارة العليا.
- D.** يتم تحديد بروتوكولات التواصل مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما يتماشى مع القوانين القضائية وتشمل الإبلاغ في الوقت المناسب عن حالة الأداء والمخاطر والامتثال والادعاءات المبلغ عنها (وتحديدًا انتهاكات القوانين واللوائح). بالإضافة إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا، أمثلة على أصحاب المصلحة المعنيين تشمل العمليات، وإدارة المخاطر، والامتثال، والشؤون القانونية، الموارد البشرية، المحققين الخارجيين المحققين ومقدمي التأكيدات ومقدمي التأكيد، وإنفاذ القانون، أمن المعلومات، المشتريات، O وغيرها.

إدارة المخاطر

المتطلبات

يجب على المدققين الداخليين تقييم الجوانب التالية لإدارة المؤسسة لمخاطر الفساد

- A.** تكون عمليات تحديد مخاطر الفساد وتقييمها ومراجعتها وإدارتها بشكل مستمر موحدة وشاملة، وتتضمن أدوارًا ومسؤوليات محددة، وتتناول بشكل كافٍ المخاطر الرئيسية ذات الصلة بالمؤسسة (مثل المخاطر الاستراتيجية والمخاطر المتعلقة بالسمعة والمخاطر الأخلاقية والتنشغيلية والمالية والامتثال التجاري والجيوسياسية والقانونية). يراعي تقييم المخاطر اختصاصات المؤسسة والتغيرات التنظيمية، واستخدام أطراف ثالثة، وأنواع السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسة وتتبادلها، والتفاعلات التي تواجه الجمهور.
- B.** تكون الاستجابات للمخاطر كافية ودقيقة بناءً على ترتيب المخاطر وتحديد أولوياتها. تتم الموافقة على الاستجابات وتنفيذها ومراجعتها ومراقبتها وتقييمها وتعديلها حسب الحاجة.
- C.** تم وضع عمليات لإدارة قضايا الفساد التي تنشأ، وتصعيدها إذا لزم الأمر، لضمان المساءلة.

عمليات الرقابة

المتطلبات

يجب على المدققين الداخليين أن يقيموا بانتظام فعالية الضوابط التالية التي وضعتها الإدارة والمتعلقة بجهود المؤسسة في مكافحة الفساد

- A.** برنامج مكافحة الفساد المؤسسي برنامج و/أو عناصر الامتثال مزودة بالموارد الكافية ويتم الحفاظ عليها وتمنع وتكشف وتصحح الإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى الفساد.
- B.** سياسات وإجراءات مكافحة الفساد شاملة، ومصممة بشكل كافٍ لتناسب مع مخاطر المؤسسة، ويتم الحفاظ عليها. تكون هذه السياسات والإجراءات واضحة ومعلنة وفي متناول جميع الموظفين والأطراف ذات الصلة، ويتم دمجها إلى جانب المعايير الأخلاقية والقيم التنظيمية في العمليات اليومية للمؤسسة. توجد سياسات وإجراءات محددة لمعالجة مخاطر الفساد الكبيرة المحددة في المقدمة.
- C.** يتم تنفيذ برامج التدريب والتوعية والمحافظة عليها وهي مطلوبة من جميع الموظفين لبناء الوعي بسياسات وإجراءات مكافحة الفساد، والعمليات تناسب مستوى وخصوصية التدريب مع مستوى مخاطر الفساد المرتبطة بالوظيفة والمهام.
- D.** برامج الإبلاغ عن المخالفات أو غيرها من آليات الإبلاغ التكميلية الأخرى لكشف محاولات الفساد ومنعها. يتم إنشاء قنوات للإبلاغ عن المخالفات وتأمينها بشكل مناسب، وكذلك حماية المبلغين عن المخالفات تماشيًا بإجراءات الإبلاغ عن المخالفات مع القوانين واللوائح القضائية.
- E.** قامت المؤسسة بتنفيذ ضوابط كافية لتحديد الفساد والمساعدة في منعه بشكل أسهل، مثل إنفاذ الفصل بين الواجبات؛ وتحديد مستويات الموافقة المناسبة للمعاملات أو الأنشطة؛ ومراجعة الوثائق المطلوبة والاحتفاظ بها؛ وتخصيص حسابات عامة محددة لتسجيل أنواع معينة من المعاملات (مثل الهدايا والتبرعات والرعاية). بالنسبة للعمليات المالية على وجه التحديد، توجد ضوابط داخلية للمساعدة في ضمان تمثيل السجلات المالية للمؤسسة والوثائق الداعمة بشكل عادل ودقيق، وأن المعاملات مسجلة بشكل صحيح.
- F.** يتم إنشاء بروتوكولات العناية الواجبة وأنشطة الرقابة على العلاقات مع الأطراف الثالثة، بما في ذلك البائعين والموردين والمقاولين والمقاولين من الباطن ومقدمي الخدمات من الباطن ومقدمي الخدمات من مصادر خارجية والوكالات الأخرى والاستشاريين.
- G.** يتم إجراء الرصد المستمر والاختبار المنتظم للعمليات التشغيلية المعرضة للفساد والضوابط، وأن عناصر برنامج مكافحة الفساد تعمل على النحو المنشود، بما في ذلك التحقق من موثوقية المعلومات

H. يتم وضع بروتوكولات الاستجابة للحوادث والإبلاغ عنها ومعالجتها، بما في ذلك معايير التنفيذ، وبروتوكولات التحقيق، وعمليات التصعيد القائمة على الخطورة، ومراجعات ما بعد الحادث، وتحليل الأسباب الجذرية. تستعرض المؤسسات الدروس المستفادة من إجراءات الإنفاذ وتشرع في اتخاذ الإجراءات التأديبية والتصحيحية. يتم تطبيق أنشطة الإنفاذ بشكل متسق، والامتثال للمتطلبات القانونية، وضمان المعاملة العادلة والمنصفة في جميع أنحاء المؤسسة.

I. توجد ممارسات للمساعدة في منع وقوع حوادث مستقبلية ودعم بيئة من التحسين المستمر، مثل تحليل أنشطة التنفيذ لاستخلاص الدروس المستفادة.

مسئولية

نبذة عن المعهد الدولي للمدققين الداخليين

المعهد الدولي للمدققين الداخليين (IIA) هو جمعية مهنية دولية تخدم أكثر من 265,000 عضو عالمي ومنحت أكثر من 200,000 شهادة مدقق داخلي معتمد (®CIA) في جميع أنحاء العالم. تأسس المعهد الدولي للمدققين الداخليين (IIA) في عام 1941، وهو معروف في جميع أنحاء العالم باعتباره رائدًا في مهنة التدقيق الداخلي في المعايير والشهادات والتعليم والبحث والتوجيه الفني. لمزيد من المعلومات، قم بزيارة theiia.org

حقوق الطبع والنشر

© 2026 المعهد الدولي للمدققين الداخليين © 2026. جميع الحقوق محفوظة. للحصول على إذن لإعادة الإنتاج،

يرجى الاتصال بـ Copyright@theiia.org

يونيو 2026



The Institute of
Internal Auditors

المقر الرئيسي العالمي

1035 جادة جرينوود، جناح 401
بحيرة ماري، فلوريدا 32746 الولايات المتحدة
الأمريكية

التليفون +1-407-937-1111

فاكس: +1-407-1101-407